بلير: قرار بقائنا يرتبط بموقف الحكومة العراقية

بوش ينأى بنفسه عن عدد من توصيات بيكر - هاملتون.. ويواصل مشاوراته قبل الاعلان عن الستراتيجية الجديدة في العراق

كتيبة لقوات المارينز في اثناء حفل تسلم مهمات امنية جديدة

بغداد/ المدى - الوكالات

اعلن الرئيس الاميركي جورج بوش الاربعاء الماضية انه لن يتسرع في اتخاذ قرار حول الاستراتيجية الاميركية الجديدة في العراق، على الرغم من الضغط الذي يمارسه الرأي العام الاميركي، فضلا عن ضغوط جيران بلد بات على شفير الحرب الاهلية. وقالت فرانس برس ان بوش يواصل مشاوراته ليتمكن من ان يعلن في كانون الثاني المقبل على الارجح، عن تغيير في السياسة الاميركية تطالب به غالبية الاميركيين لكنه يثير على ما يبدو قلق دول مثل السعودية.

وصدرت عن البيت الابيض اشارات حول تقدم البحث عن الحل،

وتشير التقارير الصحفية الى ان الرئيس بوش انتقل الى مقر وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) للوقوف عند راي مسؤولي وزارة الدفاع بعدما كان خلال الاسبوع الماضي قد اخذ رأي دبلوماسييه وجنرالاته وخبرائه.

وحرص الرئيس بعدها على عدم اعطاء ادنى مؤشر على القرارات التي من الممكن ان يتخذها. وقال بوش في تصريحات صحفية"لن ادفع ابدا الى الاستعجال في اتخاذ قرار صعب وضروري".

واكتفى بتأكيده " التزامه الثابت" بالوصول الى هدف تلخص حجمه في الاشهر الماضية ليصبح"عراقا قادرا على حكم نفسه بنفسه". واضاف" لن نستسلم ابدا. فالتحديات كبيرة والتبعات خطيرة جدا اذا ما تركنا العراق للمتطرفين".

جدير بالذكر ان استطلاعا للرأي اجري حديثا ونشرته صحيفة"واشنطن بوست" اظهر ان الاميركيين ينتظرون بداية انسحاب لقواتهم من العراق وفقا لجدول زمني محدد. وكشف استطلاع الراي هذا، كما الاستطلاعات السابقة ان الاميركيين يرون ان الولايات المتحدة في صدد خسارة الحرب وان الرئيس بوش لا يقوم بما عليه القيام به، وبان تغييرا جذريا لا بد منه وهذا التغيير دعت اليه لجنة دراسة العراق.

وكان الرئيس بوش قد نأى بنفسه عن كثير من توصيات للجنة كونها جاءت بحسب مراقبين مجافية للواقع.

وبينت صحف امريكية بان جيران العراق قلقون بدورهم مما يمكن ان تكون عليه السياسة الاميركية الجديدة.

فذكرت صحيفة"نيويورك تايمز" ان السعودية حذرت الولايات المتحدة من اندلاع حرب اهلية اذا ما انسحب الاميركيون.

واشارت الصحيفة الى ان بوش قلل من التوتر المحتمل مع حليفه السعودي بتأكيد ثقته بان المملكة تدعم قيام حكومة ثابتة وموحدة في بغداد. على صعيد متصل قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ان الولايات المتحدة يجب ألا تنسحب من العراق قبل إصلاح قوات الامن العراقية.

ونقلت رويترز عن الهاشمي انتقاده لحكومة الرئيس الامريكي جورج بوش لحلها الجيش العراقي وقوات الأمن الأخرى في أعقاب الحرب في العراق عام ٢٠٠٣.

واكد الهاشمي انه والرئيس بوش ناقشا فكرة تشكيل ائتلاف سياسي قادر على إنهاء العنف الطائفي بصورة أفضل.

وجاءت زيارة الهاشمي الى واشنطن بعد أسبوع من توصية مجموعة دراسة العراق بأن يسحب بوش معظم القوات الامريكية من القتال في العراق بحلول أوائل عام ٢٠٠٨ وان يركز الجهد بدلا من ذلك على تدريب القوات العراقية.

وحول الانسحاب قال الهاشمي في كلمة ألقاها في مركز للابحاث في واشنطن"من الواضح أن على الادارة الامريكية وضع جدول زمني منظم للانسحاب. أي جدول زمني ينبغي أن يرتبط بجهود جادة لاصلاح الجيش وقوات الامن العراقية."

وأضاف" أنه اذا انسحبت الولايات المتحدة دون بذل هذا الجهد"فستحصل المذابح التي تستهدف الابرياء. وسيكون هناك فراغ امني. وهذا لن يؤدي الى الاستقرار بل الى مزيد من الفوضى."

وتابع" على الولايات المتحدة واجب إصلاح قوات الحكومة العراقية لان قوات الولايات المتحدة هي التي أخطأت بحل الجيش وقوات الأمن العراقية السابقة.. ولذا فهناك نوع من الالتزام.. وسببت هذا الفراغ الأمني الذي تملؤه حاليا... الارهابيون وعصابات الجريمة المنظمة."

على صعيد اخر قال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يوم الاربعاء الماضي ان اي قرار للابقاء على قواعد التحالف في العراق يجب أن ياتي من الحكومة العراقية.

وردا على سؤال في البرلمان عما اذا كان يعلم باي خطط لاي من شركاء التحالف للابقاء على القواعد لفترة طويلة في العراق، قال بلير"ان مسالة القواعد في العراق هي مسالة يجب دراستها مع الحكومة العراقية".

واضاف "ولذلك فان اية مناقشة لتلك الاسس تبدأ وتنتهي بالحكومة العراقية التي هي حكومة ذات سيادة".

ويرفض بلير تحديد اي موعد لانسحاب الجنود البريطانيين من العراق رغم ان وزير دفاعه ديز براون قال مؤخرا انه سيتم سحب الاف الجنود بنهاية عام ٢٠٠٧ .

الجيش الامريكي يعتزم مطالبة غيتس بزيادة عدده في العراق وافغانستان

واشنطن/ وكالات

يرى الجيش الاميركي المطالب بالبقاء في العراق وفي افغانستان ان عدده الدائم غير كاف ويطالب بمزيد من الجنود ليكون بمقدوره الرد على تهديدات اخرى في العالم.

فمنذ اسابيع تطالب القيادة العسكرية الاميركية علنا بزيادة عددها وقد دعمتها في ذلك اللجنة المستقلة التي يشارك في ترؤسها وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر.

وهذه اللجنة ترى ان الجيش الاميركي"يملك القليل من قوات الاحتياط في حال دعت الحاجة ليتصدى لازمات اخرى في العالم".

وذكرت صحيفة"واشنطن بوست" ان سلاح البر وقوات المارينز يستعدان لمطالبة وزير الدفاع الجديد روبرت غيتس والكونغرس بمزيد من الجنود.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين عسكريين طلبوا عدم كشف هوياتهم ان سلاح البر الذي يعد حاليا ٥٠٧ آلاف جندي يريد رفع عديده ليبلغ ٥١٢ الف عسكري على الاقل كما يطالب بان يتمكن من الاستعانة بالحرس الوطني والاحتياط بدون القيود الحالية.

اما قوات المارينز التي تضم ١٨٠ الف جندي فهي تطالب بدورها بزيادة عددها عدة آلاف بما في ذلك ثلاثة افواج من المشاة.

وسلاح البر والمارينز هما القوات المسلحة المطلوبة اكثر من غيرها لاداء مهمات في العراق وافغانستان حيث ينتشر نحو ١٣٥ الفاً و٢٣ الف جندي اميركي على التوالي.

وخلال سنواته الست على رأس وزارة الدفاع (البنتاغون) صمد دونالد رامسفيلد امام الدعوات لزيادة حجم الجيش الاميركي مؤكدا ان المستقبل هو لقوات تكون اقل عددا وتتمتع بقدرة حركية اكبر ومجهزة باسلحة دقيقة.

وكان الجنرال جون ابي زيد الذي يشرف على عمليات الجيش الاميركي في الشرق الاوسط، قدر حذر الشهر الماضي الكونغرس من صعوبة زيادة القوة الاميركية في العراق، وهو حل اقترحه السناتور الجمهوري جون ماكين.

وقال آنذاك "يمكن زيادة عشرين الف اميركي غدا والحصول على نتيجة مؤقتة"، مضيفا"لكن بالنظر الى عدد الجنود الاميركيين الجاهزين نحن غير قادرين على تنفيذ هذا الالتزام على الدوام".

وبعد بضعة ايام من ذلك اكد قائد قوات المارينز الجنرال جيمس كونواي بدوره علنا انه بحاجة لمزيد من الجنود ليساعد ذلك على تنفيذ برنامج تبديل دوري للقوات اكثر توازنا في العراق.

في ذكرى مرور عام على الانتخابات في العراق

برلمانيون: الانتخابات قطعت الطريق امام عودة الدكتاتورية

مرت امس الاول الذكرى الاولى للانتخابات الديمقراطية التي جرت في جميع مدن العراق بمشاركة غير مسبوقة لـ ١٢ مليون عراقي تحدوا التهديدات واتجهوا صوب صناديق الاقتراع ليعلنوا عن آرائهم في القوائم والاسماء التي تبارت على الفوز في مقاعد مجلس النواب الـ ٢٧٥ مقعداً.

وبعد مرور عام على هذه التجربة الديمقراطية الناجحة كانت ثمة آراء متباينة لدى البرلمانيين لتقويم تلك الانتخابات نقرأها في هذا التقرير.

يقول عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد سامي العسكري إنه"لأول مرة أتيح للشعب العراقي اختيار من يمثله بملء إرادته،كما أن الانتخابات قطعت الطريق أمام العودة إلى عهد الديكتاتورية."

وأضاف"الانتخابات برهنت على أن الشعب العراقي شعب حي.. لأن الظروف التي جرت فيها الانتخابات كان فيها تهديد بالقتل لكل من يشارك،لكن مع ذلك خرجت الملايين تتحدى هؤلاء (الإرهابيين)."

واتفق السياسي فؤاد معصوم المنتمي إلى التحالف الكردستاني (ثاني أكبر كتلة برلمانية) مع العسكري في أن الانتخابات" كانت من جملة الانجازات للشعب العراقي."

وأوضح معصوم قائلاً " رغم أن هناك مشكلات ظهرت على مدار هذا العام إلا أن الانتخابات تمثل أحد الانجازات بالنسبة للشعب العراقي."

وأعرب عن أمله في أن يتمكن الشعب العراقي والمؤسسات الدستورية من العمل المشترك لانهاء المشاكل والانتقال الى الحياة المستقرة. وأشار السياسي الكردي إلى أن الطابع القومي أو الطائفي للكتل هو المشكلة التي تواجه المجلس وتؤثر على أدائه، وقال" مجلس النواب من حيث الاداء متعلق بالاداء بين الاطراف السياسية داخله وكلما كانت الخلافات كثيرة بين الكتل فمن المؤكد أن عمل البرلمان سيكون ضعيفا."

من جانبه قال الدكتور محمود عثمان عضو مجلس النواب عن قائمة التحالف الكردستاني إن الانتخابات الاخيرة التي جرت في العراق كانت خطوة مهمة في تاريخ البلاد وأعطت زخما كبيرا للعملية السياسية فيها خصوصا بعد ان تمخضت عن تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس نيابي.

وأوضح لـ (أصوات العراق) "لكننا نرى بعد مضي سنة على إجراء الانتخابات أن المؤسسات السياسية المتمثلة بمجلس الرئاسة والبرلمان والحكومة لم تحقق الاهداف التي توقعها المواطن أو الناخب،ونرى وجود تقصير من قبل السلطات الثلاث تجاه المواطن العراقي، خصوصا فيما يتعلق بحمايته وحفظ أمنه."

وأشار إلى أنه يجب العمل على إعطاء دفعة نوعية للعملية السياسية وللشعب العراقي وتفعيل مبادرة المصالحة الوطنية ومعالجة مشكلة الميليشيات المسلحة والعمل الدؤوب لمكافحة الفساد المالي والاداري، واصلاح ذات البين.

على صعيد آخر،قال حميد مجيد موسى عضو مجلس النواب عن (القائمة العراقية) إن الانتخابات كانت"مهمة.. لكن للأسف الشديد حصلت خروقات وتجاوزات أخلت إلى حد غير قليل بنزاهة الانتخابات"،مشيرا إلى أنه تم الاتفاق في حينها على معالجة تلك الثغرات.

وكانت عدة اتهامات قد وجهت للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات،التي أشرفت على إجراء الانتخابات حينها، بعدم النزاهة والتلاعب والتزوير.

وتشكلت على إثر ذلك (حركة مرام)،أو مؤتمر رافضي الانتخابات المزورة،من عدة قوى وأحزاب شاركت في الانتخابات.. وبعضها حصل على مقاعد في البرلمان والبعض الآخر فشل في ذلك.

وطالبت اللجنة بتشكيل لجنة محايدة من الامم المتحدة لتقصي الحقائق،لكن اللجنة التي زارت العراق وتحققت من نتائج الانتخابات وإن كانت أقرت بحصول تجاوزات.. لكنها اعتبرت في الوقت ذاته أن تلك التجاوزات لم تكن مؤثرة على النتائج.

ودعا حميد الى أن يكون ما حدث خلال الانتخابات الماضية"درسا بليغا لكل الحريصين على الديمقراطية"،مطالبا بوضع"ضوابط وتهيئة أجواء تمنع تكرار تلك الأخطاء،لكي تبقى إرادة الشعب نظيفة وحرة.. وبدون تجاوز أو تشويه من قبل تأثيرات خارجية أو حزبية أو إرهاب فكري."

غير أن الناخبين أنفسهم من أبناء الشعب كانت لهم آراء مختلفة.

حيث قالت المتقاعدة سميرة حسن"ذهبنا، وتحدينا، وانتخبنا، ثم ماذا حدث؟ كل ما أتمناه الآن ان أنفذ بحياتي أنا وعائلتي الى خارج العراق لا ترك بلدي."

من جانبه قال ابو أحمد (سائق تاكسي) "ذهبت مع عائلتي المؤلفة من خمسة أفراد عملا بواجبنا، لكن ماذا حدث، لو عاد الزمن إلى الوراء لن أشارك في الانتخابات."

وأضاف"قبل أن يجف الحبر البنفسجي من إصبعي رفعوا أسعار الوقود ثلاثة أضعاف والزيادة لاتزال في تصاعد فضلا عن تردي الاوضاع وقلة العمل وامتناع الناس عن الخروج من منازلهم."

وقالت ربة البيت أم ريفان" ذهبت للانتخابات وانتخبت، وحصلوا هم على مقاعد ورواتب مجزية وحمايات ونحن نموت ذعرا عند الخروج للبحث عن العمل أو غير ذلك."

وأضافت"إبني يعاني البطالة.. حاله في ذلك حال الملايين من الشباب."

من جانبها قالت الطالبة الجامعية سمر"الأمور ليست جيدة فعلا،ولم يستطع ممثلونا أن يحمونا أو أن يحققوا لنا شيئا... لكن ماذا سيفعلون مع تكاثر الاعداء واشتداد الهجمات والتدخلات..؟."

وتعد الانتخابات التي جرت نهاية العام الماضي أول انتخابات حرة تجري منذ أكثر من خمسين عاما في العراق.

وأنهت هذه الانتخابات المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق عقب سقوط النظام السابق في أبريل ٢٠٠٣ .

الفلوجة.. بين حصار القوات العسكرية وقوائم ممنوعات المسلحين

الفلوجة/ موفد المدى

لم يتسن بعد لأهالي مدينة الفلوجة أن يلتقطوا أنفاسهم، ولم تتمكن بعد مبانيها من النهوض كما كانت، ولم تقدر القوات الأمريكية حتى على الاحتفال بالنصر الجزئي والمؤقت الذي أحرزته منذ ما يزيد على عام تقريبا بحربها الشاملة مورثة بذلك آلافا من المسلحين الجدد الذين يريدون الانتقام، فإذا بالمسلحين الذين فروا من المدينة حين القتال يعودون إليها اليوم ولكنهم مدججون هذه المرة بسلاح أقوى هو سلاح القتل الفوري واللامبالي وبأشكال شتى والأخطر في الأمر انتقال قتالهم من الشكل العسكري إلى الشكل الأيديولوجي والذي بررته ودعمته أحداث العنف الطائفي التي انتشرت في البلاد منذ ما يقرب من الأشهر السبعة.

بين الشكلين الذين يحاصران هذه المدينة المسكينة يقبع الفرد العراقي مستكينا وخاضعا لأيما أمر يوجه إليه من أي من الطرفين، على الضفة الأولى تكمن القوات الأمريكية التي لا تسمح لأي كان بالدخول إلى المدينة وتمنح باجات خاصة لأهالي المدينة وفق أسس وشروط صعبة التحقيق حتى على بعض أهاليها، لقد ذهبت اكثر من خمس مرات هذا العام إلى مقر القوات الامريكية ومنذ الساعة الخامسة صباحا لكي أحصل في النهاية على تصريح بالدخول فضلا عن الاهانات المتكررة والمعاناة اليومية والخطر المحدق من كل مكان، وفي ذلك ما يحفز المواطنين على الحقد على القوات الامريكية ويشجع على ظهور المسلحين.

وقد قتلت القوات الامريكية مثلا يوم الخميس رجلا كان يقود سيارته لم يتمكن من رؤية الرتل الامريكي الذي كان مارا بقربه، باطلاق كثيف للنار على سيارته وفي الخميس السابق قتلت القوات ذاتها أستاذاً في جامعة الانبار هو الدكتور محمود العطية للسبب ذاته وبالشكل ذاته وما أكثر تكرار هذه الحوادث وما أكثر الارواح التي تزهق نتيجة الشرود الذي ساهمت القوات ذاتها في صناعته، كل ذلك قاد إلى البغض للوجود الامريكي في المدينة على أسس واقعية وللجيش العراقي المتواجد معه على أسس طائفية متوهمة.

افراد من الشرطة وابناء العشائر في الانبار يسعون لإعادة السيطرة على مدينتهم.. من الارشيف

وعلى الضفة الأخرى هناك المسلحون الذين يضربون الشرطة ولم يشفع لهم الدور الذي يقومون به لمساعدة أهالي المدينة وخصوصا في نقل الجرحى في الليل الذي منع التجوال فيه أو الحالات المرضية التي تحتاج الى تداخلات جراحية أو الولادات المتعسرة، وإضافة إلى كل ذلك فهم اليوم يقومون بزرع العبوات الناسفة قرب البيوت المأهولة أو يقومون بعمليات مواجهات عسكرية على الرغم من وجود المارة بالقرب من القوات الأمريكية أو الجيش العراقي، وفضلا عن ذلك استمرار ظهور القوائم التي تحرم استخدام الكثير من الاشياء وتحدد العقوبة الخاصة بها فبعد مهزلة منع بيع الثلج والمخللات جاء منع بيع السكائر ومنع التدخين معه في الشارع وقد وقعت الخميس أول حادثة قطع لأصبعي شاب كان يدخن علنا في الشارع وهو ما فرح له أشد الفرح غير المدخنين وأدخل المدخنين في حالة بؤس شديدة وحيرة بكيفية التصرف فإما الإقلاع عن التدخين أساسا أو تهريبه.

الكهرباء ما تزال تنقطع بشكل كبير ولا تلبي الحاجة اليومية لها والأسعار في صعود مستمر لا يمكن اللحاق به والليالي ما تزال تحمل أخطارها وسوادها على الرغم من أن عددا كبيرا من المواطنين يعدون المدينة أفضل من غيرها وفي كل الأحوال أفضل من مدينتي الرمادي وهيت وغيرهما ولذا أصبحت المدينة الفضلى للمعيشة فأفواج المهجرين والنازحين تتوجه إليها بشكل يومي مما دفع باتجاه غلاء الأسعار وخصوصا أسعار العقارات والإيجارات (تصل إلى ٥٠٠ دولار حاليا) على الرغم من أن أمر المدينة محير فعلا فالسيطرة الفعلية فيها هي للمسلحين فهي الآمر والناهي هنا بينما تسيطر القوات الأمريكية والجيش العراقي والشرطة المحلية على الشوارع العامة ومداخل المدينة ومخارجها فقط دون التوغل في خصوصيات حياة الناس فهم أبعد ما يكونون من حياتهم وأقرب ما يكونون من حياة الشارع الخطرة والمنفلتة والتي لا يمكن السيطرة عليها.

المدينة جيدة مقارنة بغيرها من مدن محافظة الانبار ولكنها عسيرة جدا وسيئة مقارنة بالحياة المثلى أو الحياة الطبيعية على الأقل ولكن! مع القوات الأمريكية ممنوع السير وممنوع الكلام وممنوع النظر وممنوع الوجود أو ممنوع علينا أن نكون! ومع المسلحين فممنوع الكلام أيضا وسوف يمنع الأكل والشرب والسير في الشوارع الحياة ممنوعة أساسا والحل الوحيد الممكن لأهالي المدينة وللعراق عامة وضع جدول زمني لانسحاب العراقيين من العراق، ولندع الجانبين يتقاتلون على مهلهم.